المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵔⴰⵔ
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/11/2012

أزمة السجون: مسؤولية مشتركة لحماية حقوق السجناء وحفظ كرامتهم والنهوض بأوضاع السجون

المجلس الوطني لحقوق الانسان يصدر تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون بـ «أزمة السجون مسؤولية مشتركة» 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء» خلال ندوة صحفية عقدها المجلس يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2012 بمقره المركزي بالرباط.

ويتناول التقرير، الذي قامت جميلة السيوري، عضو المجلس ومنسقة مجموعة العمل المكلفة برصد انتهاكات حقوق الانسان وحمايتها، التي أشرفت على إعداد التقرير، بعرض سياقه ومنهجيته وأهم خلاصاته واستنتاجاته وتوصياته.

أزمة السجون

وبخصوص التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد تقريره حول الحماة النقابية وحقوق الانسان في إطار ممارسته لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز، أزمة السجون في سوء المعاملة واستفحال ظاهرة الاكتظاظ ووجود التمييز على أساس النوع والجنس والدين وعدم تطبيق القانون والمناشير والمذكرات ذات الصلة، بالإضافة إلى وجود عدة اختلالات تشريعية.

هذا وسجل التقرير استمرار مجموعة من التجاوزات ضد السجناء مثل الضرب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ووجود أماكن للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية والغلو في استعمال الوسطة التقديرية في تكييف المخالفات والتعسف في استعمال الترحيل الإداري وسيلة للتأديب ضد المعتقلين وعدم تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على سوء المعاملة والتعذيب ومظاهر انتهاك التي تعرفها بعض المؤسسات بتفاوت درجاتها واستفحال ظاهرة الاكتظاظ التي تعد سببا رئيسا لتعدد من الانتهاكات الخطيرة التي تؤثر سلبيا على الخدمات وتقويض مختلف الحقوق الأساسية للسجناء والتي يعتبر الإفراط في اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي أبرز أسبابها.

ومن مظاهر الاختلالات بالسجون كذلك المعاناة الإضافية التي تتحملها الفئات الهشة من نساء وأشخاص في وضعية إعاقة سواء العقلية أو الجسدية، والأحداث والمدمنين الذين يعانون بدرجة أكبر من المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة ويحرمون من حقوقهم الأساسية بسبب التوصم والتمييز القائم على أساس الجنس أو اللون وعدم توفر الضمانات القانونية والعلاجية والإدماجية بالإضافة إلى الولوجيات. ومن أوجه أزمة السجون كذلك عدم تفعيل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية (المادة 458 إلى المادة 504) المتعلقة بالقواعد الخاصة والضمانات المتعلقة بحداثة الأحداث ووجود اختلالات على مستوى مساطر العفو ومعايير الترشيح له وعدم تفعيل هذه المساطر في حق السجناء الذين قضوا ثلثي العقوبة والمصابين بمرض مزمن أو أمراض عقلية ونفسية والأشخاص المسنين، دون الحديث عن عدم اعتماد التشريع الجنائي الحالي على مقاربة النوع الاجتماعي وعدم اعتماد نظام العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية، خصوصا في الجنح التي لا تتعدى العقوبة الحبسية فيها خمس سنوات ووجود ثغرات وفراغ في النصوص القانونية المنظمة بتنظيم وتدبير السجون ووجود غموض على مستوى تحديد المسؤوليات في مباشرة بعض الإجراءات وتنفيذها ومحدودية الأنشطة المسموح بها لجمعيات المجتمع المدني والقتصارها على المناسبات وتقييدها بموافقة المدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

مسؤولية مشتركة

اعتبر مسؤولوا المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذه الندوة الصحفية (رئيس المجلس ادريس اليزمي وامينة العام محمد الصبار) أن أزمة السجون مسؤولية مشتركة يحتاج حل معضلتها إلى تضافر جهود عدد من المتدخلين، وهو ما عبر عنه تقرير المجلس من خلال توجيه توصياته إلى كل من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات ووزارة الداخلية والبرلمان، بالإضافة إلى توصيات ترتبط بدور جمعيات المجتمع المدني ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة والسلطات القضائية والحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان نفسه (من خلال العمل على تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي المؤسسات السجنية في مجال التربية على حقوق الإنسان)...

100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء

وإن السجناء مواطنون محكومون بسلب الحرية فقط ومحتفظون، حسب المبادئ الدولية لمعاملة السجناء التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1990، بحقوقهم الإنسانية الأساسية، وإلتزاما ما يجب اتخاذه من أجل الحد من معضلة السجون قدم تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان مائة توصية موجهة إلى فئة المتدخلين المعنيين بوضعية السجون تروم ضمان حقوق هذه الفئة من المواطنين وحمايتها، موجهة إلى جميع المتدخلين.

ومن جملة التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إعمال حقوق الإنسان في التعامل مع السجناء وعدم التمييز بينهم على أي أساس وعدم استعمال العنف ضدهم أو مضايقتهم أو أي شكل من أشكال المعاملة المهينة أو القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة، توفير الموارد البشرية الكافية وفق المعايير المعتمدة دوليا وتأهيلها وتقوية قدرتها في مجال التكوين والتربية في مجال حقوق الإنسان، توفير أحد الولوجيات بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، إصلاح وترميم المؤسسات السجنية القديمة وإغلاق بعض السجون (خاصة السجن المحلي بعين قادوس).

ترشيد الاعتقال الاحتياطي

ومن أهم توصيات التقرير ترشيد الاعتقال الاحتياطي وإعمال الرقابة القضائية وجعلها إرادية، مع الحد من الحكم بالعقوبات القصيرة واستبدالها بالموقوفة التنفيذ أو العرائة، في انتظار سن عقوبات بديلة فعالة وتسريع البت في قضايا المعتقلين احتياطيين وتفعيل الإفراج المقيد بشروط للحد من حدة ظاهرة الاكتظاظ التي تعتبر أم المشاكل التي تتفرع عنها معضلات خطيرة أخرى، كما أوصى المجلس في تقريره بضرورة احترام القواعد الخاصة بمعاملة الأحداث الجانحين وتفعيل التقنيات في تغيير التدابير من طرف القضاة والمستشارين المكلفين بالأحداث علاوة على تكوين قضاة متخصصين في معاملة الأحداث.

وإن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات ليبقى المعنيين الوحيدين بأزمة السجون، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة تفعيل الرقابة التشريعية التي يقوم بها البرلمان على مستوى التشريع والاستطلاع والتقصي والمساءلة وتفعيل الرقابة التي تقوم بها اللجان الإقليمية لتحسين الأوضاع في السجون والسجناء وتوسيع المجالات التي يمكن أن تشتغل عليها منظمات المجتمع المدني وتقوية أدوارها وتقوية ودعم دور مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج في مجال الرعاية اللاحقة للسراح عنهم من أجل مساعدتهم على مواجهة الظروف القاسية في انحرافهم والحد من حالات العود، دون أن يغفل التقرير أهمية إحداث دور ومراكز للتكفل ورعاية الأطفال المولودين داخل المؤسسات السجنية وإدخال تعديل جذري على القانون المنظم للسجون طبقا للاختصاصات الجديدة المخولة للبرلمان وملائمة جل مقتضياته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبالخصوص القواعد الخاصة بمجال معاملة السجناء وواجبات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

ومن أبرز التوصيات كذلك، إطلاق حوار وطني واسع حول الأوضاع بالسجون يجمع مختلف المتدخلين المعنيين بالوضع في السجون وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الرامية إلى المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الخاص بمنع عقوبة الإعدام وتسريع تفعيل قرار المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وإحداث الآلية الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب التي تنص عليها مقتضيات البروتوكول بعد فتح نقاش عمومي عاجل حول إحداثها.

وخلال رده على أسئلة الصحافيين الحاضرين في الندوة وصف ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الانتهاكات التي تشهدها السجون بالخطيرة رغم أنها فردية وغير ممنهجة، معتبرا أن وضعية السجون أزمة هيكلية والمسؤولية بشأنها مشتركة وتستدعي تدخلا جماعيا للنهوض بها.

أزمة حقيقية

ومن جانبه، اعتبر محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن معضلة السجون تشكل أزمة حقيقية، موضحا أن اختيار السجون الخمسة عشرة التي شملتها الزيارات الميدانية التي قام بها المجلس لم يكن اعتباطيا وإنما استجاب لعدة معايير محددة مسبقا، مشددا في نفس الآن على ضرورة إعادة النظر في السياسة العقابية التي تثبت حالات العود المرتفعة لنسبتها والتي يجب أن تقوم على الردع والإصلاح والإدماج.

يذكر أن المجلس اعتمد في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات التي قام بها المجلس ما بين 31 يناير و19 يونيو 2012، انطلاقا من منهجية تتلائم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا.. ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

المغرب يعتمد بروتوكول مناهضة تعذيب السجناء

الخميس ، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

الرباط، المغرب (-- (CNNأقرت الحكومة المغربية مشروع قانون توافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب الأمر الذي يلبي جانبا من مطالب الحركة الحقوقية المحلية والدولية التي ارتفعت أصواتها في الآونة الأخيرة من أجل القضاء على ممارسة التعذيب بالمغرب.

وجاء تحرك الحكومة المغربية تتويجا لتطورات مكثفة في هذا السياق، بدءا بزيارة المقرر الدولي الخاص بمناهضة التعذيب، خوان منديز، وصولا إلى تقرير أصدرته مؤسسة لحقوق الإنسان يرصد استمرار ممارسات التعذيب في السجون، مما أحرج السلطات في دولة أكدت في عهد الملك محمد السادس القطع مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي ظل دستور جديد ينص على التزام المغرب بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وينص البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب المعتمد بنيويورك في 18 ديسمبر/كانون الأول 2002 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، على إحداث آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب تسهر على زيارة أماكن الاحتجاز وتعزيز حماية الأشخاص من التعذيب.

وأشاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بيان بهذا الشأن، بهذا التحرك الحكومي، بعد أن كان قد سجل بتقرير أصدره حول وضعية السجون والسجناء، نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، استمرار مجموعة من التجاوزات داخل السجون، بينها الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية والتعليق بالأصفاد واستعمال الإبر والصفع والكي.

وكان المركز المغربي لحقوق الإنسان، وهو منظمة حقوقية مستقلة، قد ندد في بيان بوضعية السجناء التي وصفها بأنها "غير إنسانية وتنطوي على مخاطر تفريخ الإجرام" محملة المسؤولية للدولة التي "تزكي المقاربة الأمنية على حساب المقاربات الاجتماعية والإنسانية".

وإن كانت المنظمات الحقوقية رحبت عموما بمبادرة الحكومة المغربية، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي واحدة من أكثر الهيئات راديكالية تجاه السياسة الرسمية في مجال حقوق الإنسان، لم تخف حذرها لجهة المسافة التي طالما خبرتها بين الخطاب والممارسة.

بالعربية، إن مصادقة الحكومة على البروتوكول "خطوة مهمة" لكنه CNNوقال عبد الإله بن عبد السلام، القيادي في الجمعية، في تصريح لموقع أضاف أن المشكلة تتمثل في "المفارقة بين النصوص واستمرار الواقع على ما هو عليه."

وأوضح بن عبد السلام، أن هذه الخطوة "تفتح المجال أمام تدابير أكثر عملية لمناهضة التعذيب، على غرار فتح مراكز الاحتجاز أمام مراقبة اللجنة الأممية الفرعية لمناهضة التعذيب."

في المقابل، يبدو رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، عبد العالي حامي الدين، أكثر تفاؤلا بالخطوة التي اتخذتها الحكومة المغربية، على اعتبار أنها في جوهرها ذات طابع عملي من حيث فتح مراكز الاحتجاز أمام المراقبة الدولية والمحلية وكذا لأنها تمكن من تقديم شكاوى مباشرة أمام المنظمات الدولية.

ووصف حامي الدين، وهو أيضا عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، الذي يقود الائتلاف الحكومي، قرار الموافقة على البرتوكول الاختياري بالعربية أن المحطة القادمة تكمن في تشكيل الآلية الوطنية لمراقبة مراكز الاحتجاز. CNNبأنه "خطوة مهمة ونوعية" مصرحا لموقع

وعن توقيت هذه المبادرة بتزامن مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وزيارة المقرر ألأممي لمناهضة التعذيب، أعرب الناشط المغربي عن اعتقاده أن الأمر يتعلق بخطوة مبرمجة سلفا، معتبرا في ذات الوقت أن هذا التزامن يكشف تفاعل المغرب مع التطورات المحلية والدولية.

وخلص عبد العالي حامي الدين إلى أن التعذيب كسياسة ممنهجة "اختفى منذ زمن لكن ظلت هناك تجاوزات تشكل وصمة على المغرب وتحرجه في المحافل الدولية مع أنه لا يستحق أن يصنف ضمن البلدان التي تعرف انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان" على حد تعبيره.

ويجمع الفاعلون في حقوق الإنسان بالمغرب على أن الرهان القادم في مناهضة التعذيب يتمثل في تشكيل لجنة وطنية مستقلة تضطلع بدورها الميداني وتقديم الاقتراحات في هذا الباب من خلال إعداد تقارير دورية والقيام بزيارات مراقبة لمختلف مراكز الاحتجاز.

وكان المقرر الدولي لمناهضة التعذيب، خوان منديز، قد أكد في تصريحات صحافية بمناسبة زيارته للمملكة أن المغرب بذل جهدا لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والاعتراف بانتهاكات ما يسمى بـ"سنوات الرصاص" لكنه مطالب بالتوقيع على البروتوكول وتقديم الضمانات بعدم حصول تعذيب.

حامي الدين يكتب : الوقاية من التعذيب

وأخيرا صادقت الحكومة المغربية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي سبق أن أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 2002 بعدما تم اعتماده من طرف لجنة حقوق الإنسان في أبريل 2002 ومن طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليوز 2002 الذي أوصى الجمعية العامة باعتماد مشروع البروتوكول الاختياري.
مصادقة الحكومة المغربية جاءت في الوقت المناسب، بالتزامن مع التقرير الهام الذي رصد فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان جملة من الانتهاكات التي تعرفها السجون المغربية ومنها ظاهرة التعذيب التي وقف عليها المجلس الوطني في معظم السجون المغربية.

قيمة البروتوكول تكمن في تأسيسه لنظام الزيارات المنتظمة من طرف هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك تحت إشراف اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة التي تشتغل على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وعلى ضوء المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة لمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم.
كما تنشئ كل دولة طرف هيئة زائرة واحدة أو أكثر على المستوى المحلي لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تسمى بالآلية الوقائية الوطنية.
ولتمكين اللجنة الفرعية لمنع التعذيب من أداء ولايتها على الوجه الأكمل ، تتعهد الدول الأطراف باستقبال اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في إقليمها وتيسير سبيل وصولها إلى أماكن الاحتجاز وتزويدها بكافة المعلومات ذات الصلة التي قد تطلبها لتقييم الاحتياجات والتدابير الواجب اتخاذها بغية تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيةأو المهينة.

الحكومة المغربية مطالبة في غضون سنة واحدة على الأكثر ابتداء من تاريخ المصادقة على البروتوكول، بإنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي، وتتكفل الدولة بضمان الاستقلال الوظيفي لهذه الآليات الوقائية الوطنية وتتخذ التدابير الضرورية لكي تتوفر لخبراء الآلية الوقائية الوطنية القدرات اللازمة والدراية المهنية مع التعهد بتوفير الموارد اللازمة لأداء الآليات الوقائية الوطنية مهامها.
وتمنح لها سلطة القيام، على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز و تقديم توصياتها إلى السلطات المعنية بغرض تحسين معاملة وأوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم ومنع التعذيب
وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مع مراعاة المعايير ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة؛ وتقديم اقتراحات وملاحظات تتعلق بالتشريعات القائمة أو بمشاريع القوانين.

ولتمكين الآليات الوقائية الوطنية من أداء ولايتها، ينبغي أن تتيح لها الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص المحرومين من حريتهم الموجودين في أماكن الاحتجاز فضلا عن عدد هذه الأماكن ومواقعها؛ والحصول على جميع المعلومات التي تشير إلى معاملة هؤلاء الأشخاص فضلا عن ظروف احتجازهم؛ والوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز ، ومنحها فرصة إجراء مقابلات خاصة مع الأشخاص المحرومين من حريتهم دون وجود شهود، أو أي شخص آخر تعتقد الآلية الوقائية الوطنية أنه يمكن أن يقدم معلومات ذات صلة، مع حرية اختيار الأماكن التي تريد زيارتها والأشخاص الذين تريد مقابلتهم؛ والحق في إجراء اتصالات مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة.
السلطات المختصة في الدولة ستكون ملزمة ببحث التوصيات الصادرة عن الآلية الوقائية الوطنية، وبإجراء حوار معها حول تدابير التنفيذ الممكنة، كما تتعهد بنشر وتوزيع التقارير السنوية الصادرة عن الآليات الوقائية الوطنية.
المصادقة على هذا البروتوكول مكسب جديد للحركة الحقوقية المغربية، وآلية جديدة للنضال من أجل تطوير أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا والوقاية من التعذيب قبل وقوعه..

لجنة من الإدارة المركزية للسجون تحل بالسجن المحلي بالجديدة للتحقيق في وجود مكان مخصص للتعذيب بالسجن

14/11/2012

حلت يوم أول أمس الاثنين 12 نونبر، لجنة تابعة للإدارة المركزية للسجون، بالسجن المحلي سيدي موسى بالجديدة ، للتحقيق في وضعية السجن و السجناء، وذلك على خلفية المعطيات التي تم تسريبها حول وجود مكان مخصص للتعذيب داخل السجن معروف باسم " جنان الكرمة."

وأوردت جريدة المساء في عددها الصادر ليومه الاربعاء، نقلا عن مصادر من داخل السجن المحلي بالجديدة أن عدد من السجناء استقبلوا أعضاء اللجنة بالاحتجاج حول أوضاعهم، واستنجدوا باللجنة لإطلاعها على حالات "التعذيب " التي قالوا بأنهم يتعرضون لها ب " جنان الكرمة" ، كما أن بعض السجناء رموا رئيس المعقل بهواتف نقالة كأسلوب للإحتجاج على أوضاعهم، وإن اللجنة التي حلت بالسجن زارت " جنان الكرمة"، في الوقت الذي استمعت اللجنة إلى عدد من السجناء.

و كان المندوب الجهوي للسجون قد حل قبل أيام بالسجن المحلي بالجديدة ، للاطلاع على حالة السجين توفيق الكردودي، المحكوم بثماني سنوات سجنا نافذا، الذي يتهم مسؤولين بتعذيبه و تعنيفه، بسبب الشهادة التي أدلى بها للجنة التي عينها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، أثناء إنجاز تقرير حول الوضعية المزرية التي يعيشها السجين بالسجن المحلي.

وافادت جريدة المساء بأنها حصلت على رسالة للسجين المذكور، المتواجد حاليا بالمستشفى الإقليمي لمدينة الجديدة، موجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يخبره فيها أنه سيجري عملية جراحية على مستوى الفخذ الأيسر، بعد أن تعفن الجرح الذي سببه له أحد مسؤولي السجن الذي قال بأنه أطفأ سيجارة على مستوى فخذه، حينما كان مكبلا ، وفق ما جاء في الرسالة، كما يتهم السجين المذكور نفس المسؤول بمنعه من عرض حالته على طبيب السجن، وبعد تعفن الجرح وتدهور حالة السجين الصحية، أجبروا على نقله إلى مستشفى محمد الخامس، ويطالب المعتقل المذكور في شكايته رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل للتحقيق في المضايقات التي قال بأنه بات يتعرض لها بسبب شهادته و جرأته على البوح بالحقيقة للجنة المجلس، وعلى رأسها التهديد بالترحيل.

من جهته قال مدير السجن المحلي سيدي موسى بالجديدة، إن ما جاء في شكاية السجين المعني بالأمر " مجانب للصواب "، مستشهدا بشهادة طبيب السجن الذي أكد بدوره أن الأمر يتعلق بتعفن عادي ولا علاقة له بحرق، كما نفى مدير السجن وجود مكان للتعذيب يسمى " جنان الكرمة" ، أو أن يكون المعتقل قد تعرض لتهديدات أو ترهيب، مؤكدا في الوقت ذاته بأن اللجنة التي حلت بالسجن استمعت للعديد من السجناء ، وهي التي ستكشف عن ظروف السجن و السجناء كما ستكشف ايضا قضية مكان التعذيب المسمى "جنان الكرمة. "

الأزمي بنيويورك، الى جانب بان كي مون ونبيل العربي لمناقشة « الربيع العربي ووضع الدساتير في الشرق الأوسط »

14/11/2012

سيشارك رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، في لقاء حول "الربيع العربي ووضع الدساتير في الشرق الأوسط"، المنعقد يومي السبت 17 والأحد 18 نونبر 2012 بمدرسة فوردهام لدراسة القانون في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويهدف هذا اللقاء حسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الانسان الذي توصل موقع "هبة بريس" بنسخة منه، والمنظم من قبل مدرسة فوردهام لدراسة القانون ومؤسسة المعهد الأوروبي العربي للتربية والتكوين، بدعم من جامعة نيو انغلند، إلى تسهيل الحوار البناء حول القضايا المرتبطة باستقلالية السلط ومكانة الدين والمساواة في الدساتير بين المسؤولين العرب وخبراء ومسؤولين كبار من الدول الغربية، لمساعدة الدول العربية على إعادة بناء أسسها.

وحسب نفس المصدر سيناقش اللقاء، الذي من المنتظر أن يشهد مشاركة بان كي-مون، أمين عام منظمة الأمم المتحدة، و نبيل العربي، أمين عام منظمة الجامعة العربية، و إليانا روس ليهتنين، رئيسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، مناقشة عدد من المواضيع من بينها الفصل بين السلط والحكامة والتشريع واختصاصات السلطة التنفيذية واستقلالية القضاء والمحاكم الدستورية ودور الأحزاب السياسية والعلاقات المدنية-العسكرية وعلاقة الدين بالدولة والعلاقات الخارجية والإرهاب وحماية الأقليات ومحاربة الفساد والتخطيط الاقتصادي والتنمية والحق في التقاضي والعدالة وحرية التعبير السياسي وتأسيس الجمعيات والمساواة بين الجنسين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

يذكر أن اللقاء ينعقد في خضم الأحداث التي يشهدها العالم العربي والجهود المبذولة لتعزيز البناء الديمقراطي وتكريس الحريات الأساسية بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة بتونس ومصر وليبيا التي فتحت النقاش لوضع دساتير جديدة بعد الأحداث التي شهدتها مؤخرا.

باحث يستغرب "إقصاء" "التاريخ القديم" من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان

14/11/2012

طالب الباحث في تاريخ شمال إفريقيا القديم، أسمهري المحفوظ، بإدراج تاريخ المغرب القديم ضمن برامج الندوات التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واستغرب الباحث إقصاء المجلس لهذا التاريخ وللباحثين في هذا المجال، خلال ندوته الدولية حول " من أجل دار تاريخ المغرب: تاريخ، ثقافة، تراث "، التي عقدها المجلس يومي 13 و14 أكتوبر المنصرم.

وتساءل الباحث في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في تصريح لـ"التجديد " عن عدم دعوة أي باحث في التاريخ القديم في هذه الندوة، بالنظر إلى الهدف الأساسي المرسوم لهذا المشروع، والذي حددته الورقة التقديمية للندوة في ما يلي : « إن مشروع إنشاء "دار تاريخ المغرب" جاء كجزء من منطق الرد على تصاعد " الطلب الاجتماعي على تاريخ المغرب". ويتعلق الأمر بإنشاء مؤسسة ذات وزن كبير لتعميم المعرفة التاريخية وجعلها في متناول الجميع»، فإنه من المفروض أن يتعلق الأمر بمؤسسة ستهتم بتاريخ المغرب في كل مراحله، منذ التاريخ القديم إلى التاريخ الراهن، موضحا أن التاريخ القديم يشكل أزيد من 95 بالمائة من تاريخ الأمم.

وطالب الباحث، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن يوضح حيثيات إقصاء تاريخ المغرب القديم. مضيفا أن إنشاء مركز للدراسات التاريخية والبيئية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، له بعد رمزي، لأن فيه اعترافا بضرورة إبراز البعد الأمازيغي في تاريخ المغرب.

الترسانة الحقوقية تتعزز بالمزيد من الضمانات

الآن، لا يمكن إلا لجاحد أن يستمر في التشكيك في إرادة المغرب في بناء صرح حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، كما جاء، لأول مرة، في ديباجة دستور 1992.

فعلى مدى عقدين من الزمن شرع المغرب في وضع لبنات هذه الثقافة، وفتح كتاب الانتهاكات الأليم، واستمع إلى الشهادات علنية، وعوّض الضحايا، وطور الترسانة القانونية التي تحمي هذه الحقوق، وفتح أبواب السجون أمام المنظمات الوطنية والأجنبية، وتحمل عبء الحملات المسعورة التي يقودها الخصوم، والانتقادات المبنية على مجرد إدعاءات، والتي تتلقفها بعض الجمعيات التي تُعنى بحقوق الإنسان من دون إقامة الحجة.

الآن، صادق المغرب على البروتوكول مناهضة التعذيب وبروتوكول التمييز ضد المرأة، ليخرس بذلك كل الأفواه، التي كانت "تتاجر" بهذه البروتوكولين، وتزايد بهما، وتخذهما حائط مبكى من أجل العويل والصراخ.

مصادقة المغرب تأتي مباشرة بعد صدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع السجون، وهو التقرير الذي كان أكثر جرأة مما توقع الجميع، وأقر بوجود حالات للتعذيب بسبب النزوات المرضية لبعض السجانين، لا تنفيذا لسياسية ممنهجة في هذا الباب.

ويهدف هذا البرتوكول إلى إنشاء نظام وقائي قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم, وذلك بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة.

بموجب هذا البروتوكول المصادق عليه تنشأ لجنة يطلق عليها اسم "اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب" كي تؤدي عملها في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وتسترشد بمبادئ السرية والنزاهة وعدم الانتقائية والشمولية والموضوعية, ويكون عملها محل تقرير سنوي يقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب.

وطبقا لهذا البروتوكول, تتعهد الدول الأطراف باستقبال اللجنة الفرعية المذكورة، وتيسير سبل وصولها إلى أماكن الاحتجاز، وتزويدها بكافة المعلومات ذات الصلة، وتشجيع وتيسير اتصالات اللجنة الفرعية بالآليات الوقائية الوطنية، وبحث التوصيات التي تتقدم بها، والدخول في حوار معها حول تدابير التنفيذ.

وبهذه المصادقة يحقق المغرب قفزة نوعية في الانخراط في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، ويؤكد أن هذا الاختيار هو اختيار استراتيجي لا رجعة فيه، خاصة وأن الدستور الجديد أعطى في ديباجته للاتفاقيات الدولية السموعلى القوانين الوطنية، وتضمن ميثاقا للحقوق والحريات في بابه الثاني.

ابحال يلي ضربك «اتراموايّ»

14/11/2012

يذكرني تراموايّ كازا برواية رائعة للكاتب الأمريكي تينيسي وليامز بعنوان «تراموايّ الرغبة»، مع الفارق طبعا، ذلك أن وقائع وفصول رواية وليامز تدور في الغرب الأمريكي في سنوات الجنون في ستينيات القرن الماضي، بينما دقت ساعة بطولة تراموايّ كازا، ومعها بدأ المشهد الأول من فصل الرعب في الدار البيضاء، ففي أولى جولات هذا الكائن الحديدي، الذي يخترق المدينة الحجرية أو القصديرية، سواء،
ساق في طريقه سيارة كانت تهم بعبور مقطع طرقي بين محمد الخامس وإيميل زولا.
وبلا منازع، سيصبح الجولان في الدار البيضاء بطولة حقيقية، لا يوازيها سوى السير في حقل ألغام أو المشاركة في حرب عالمية، وتصبح إعلانات من قبيل «احذروا.. الترامواي قادم» أو «خذ بالك من الترامواي» على غرار «خذ بالك من مدام» إعلانات تحذيرية شائعة، ومعها ستتناسل آلاف الحكايات والنكت ومئات الفواجع في حياة البيضاويين.
الدراسة المواكبة للترامواي غير بعيدة عن هذه التوقعات، فقد كشفت أنها تتوقع قضاء حوالي 5 أشخاص نحبهم يوميا على يدي هذا «الكائن الليموني» نسبة إلى لونه البرتقالي، وهو رقم في الحد الأدنى من التوقع، ويمكن أن يرتفع الرقم حسب الظروف والأحوال.
هذه الأرقام في الخسائر البشرية تتعلق فقط بالفترة التجريبية، التي بدأت منذ أسابيع، وستستمر إلى غاية لحظة التشغيل الرسمي التي يتوقع أن تبدأ في 12-12-2012.
ولو احتسبنا عدد الأشخاص الذين يفترض أن يلتحقوا بالعالم الآخر حتى تاريخ التشغيل الرسمي، فإننا سنصل إلى حصيلة «مشرفة جدا» في عدد القتلى توازي ما تخلفه الكوارث العظيمة وحروب الجيوش النظامية، فشهران من التجارب تعطي رقما افتراضيا مرعبا، حوالي 300 من القتلى المفترضين.
الدراسة التي أنتجتها الشركة الساهرة على الترامواي ترد، في توقعاتها، أسباب حدوث مثل هذا العدد الكبير من القتلى إلى أسباب تتعلق ب«الانتباه» و«عدم التعود» و«السهو» واستيلاء السابلة والراجلين على ممر «الرجل الحديدي»؛ عدا ذلك يمكن زيادة أسباب أخرى، من بينها عدد المختلين العقليين الذين يجوبون الدار البيضاء يوميا خارج أي رقابة، وجيش المشردين والمرضى النفسيين، فالصحة النفسية عند المغاربة، كما كشف عن ذلك **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في تقريره، تبعث على الخوف؛ وقد دق المجلس ناقوس الخطر في هذا الباب، فآلاف المرضى بالوسواس القهري وانفصام الشخصية و«التعرية الاجتماعية»، التي يطلق عليها المحللون والسياسيون اسما جميلا ومهذبا «الهشاشة» تشبها بهشاشة العظام، على الرغم من أن أبغض مرض في العالم هو هشاشة العظام، سيكونون التبن الذي تدور عليه حوافر الحصان الحديدي يوميا.
هؤلاء وغيرهم من «المتحولين سياسيا» ومن «المنتحرين طبقيا» ومن الساقطين في امتحانات العائلة والأسرة والزواج والعمل ومن المنتمين إلى حزب عريض في المغرب اسمه «حزب أصحاب الفرص الضائعة وعديمي الزهر»، كل هؤلاء سيجدون اليوم ضالتهم في تراموايّ كازا، لأنه في متناول اليد وسهل الاستعمال، ويمكن الهرولة إليه من أقرب رصيف مقهى في محمد الخامس أو الحسن الثاني والانبطاح أمامه؛ وبذلك، إذا سارت التوقعات بشكل سليم وكما هو «مخطط لها»، فإن الترامواي البرتقالي سينافس قطارات الخليع في الفوز بحصة الأسد من عدد القتلى، فسكك الخليج أثقل وتمزق بشكل لاإنساني.
مهنة أخرى ستعرف ازدهارا منقطع النظير، يتعلق الأمر هنا بمهنة النشل، وهي –حسب أهل التحليل– ستعرف ازدهارا أفقيا وعموديا؛ فعلى المستوى الأفقي، سيسمح المجرى الطويل للترامواي الذي يناهز 32 كيلومترا بتوفير فرص شغل لأكبر عدد من الأيدي المدربة وغير المدربة، فتوقع 250 ألف مستعمل يوميا لهذه الآلة العجيبة سيمكن من توفير عدد محترم من محافظ الجيب ومن السلاسل الذهبية ومن الحقائب النسائية، وربما ستشهد المهنة «ربيعا مغربيا» وتطورا لم يحصل من قبل في تاريخ المملكة، وسنرى عبقريات النشالين تتفتق عن جديد لم يسبق تخيله.
أما على المستوى العمودي، فإن عصابات النشالين ولصوص ما خف وزنه وغلى ثمنه ستفتح لعضويتها طلبات جديدة من أجل التوسع والتنظيم أكثر ومواكبة العصر، لتنضم إليها جيوش النصابين والأدلاء السياحيين المزيفين، الذين سيتخصصون في السياح على افتراض أنهم حضروا بكثافة إلى المغرب وزاروا الدار البيضاء، ما لم تصدر إليهم توصيات من سفارات بلدانهم تحذرهم من ركوب الترامواي والابتعاد عن الحشود وعدم الانخداع بإغراء اكتشاف معالم كازابلانكا الكولونيالية انطلاقا من «كابينات» الترامواي.
أما بالنسبة إلى الشعراء والكتاب والأدباء، فيمكن أن يتحدثوا في نصوصهم عن وقائع وقصص تحدث في هذا الممر الحديدي دون حاجة إلى أن يشط بهم الخيال أو تطير بهم أجنحته، فالقصص مثل الترامواي تدفعها الرياح بما لا تشتهي السفن.

Droits de l'Homme – Le Maroc adopte trois conventions internationales

13/11/2012

Lors du conseil des ministres tenu lundi, le Maroc a adopté trois protocoles de conventions internationales sur les droits de l'Homme. Ces protocoles facultatifs concernent la torture, les discriminations à l'égard des femmes ainsi que les droits civils et politiques, a indiqué le porte-parole du palais, Abdelhak Lamrini.

D'après lui, l'adoption de ces protocoles s'inscrit dans le cadre du "respect par le Maroc de ses engagements internationaux en matière de droits de l'Homme". Il s'agit aussi de la "confirmation de son attachement constitutionnel à ces droits, et sa forte détermination à les protéger et à les promouvoir".

Ces trois textes, dont les ONG marocaines réclamaient l'adoption depuis des années, seront transmis au Parlement pour leur validation définitive, avant que leurs instruments ne soient transmis pour ratification à l'ONU, selon une source gouvernementale. Récemment, le gouvernement et le Parlement ont adopté une autre convention internationale interdisant la disparition forcée. Ce texte est en cours de publication au journal officiel, selon **le Conseil national des droits de l'Homme.**

الملتقى الأول للفكر والثقافات يكرم محمد عابد الجابري بمدينة بوعرفة

14/11/2012

سعيا منها في إبراز التنوع الثقافي الذي تزخر به المنطقة، و احتفالا بذكرى عيد الاستقلال المجيد تنظم جمعية أفاق للتنمية و المواطنة بمدينة بوعرفة الملتقى الأول للفكر والثقافات بإقليم فيجيج دورة محمد عابد الجابري انطلاقا من 14 نونبر الجاري إلى غاية 18 منه ، بدعم من وكالة تنمية الأقاليم الشرقية و **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و عمالة إقليم فيجيج ، و بتعاون مع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني و جامعة محمد الأول بوجدة و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و بلدية بوعرفة و الجماعة القروية بني كيل .

و سيحتفي الملتقى في دورته الأولى بالمفكر العربي الكبير محمد عابد الجابري ، حيث ستخصص له جلسة إحتفائية بتعاون وبشراكة مع مؤسسة محمد عابد الجابري و ستعرف مشاركة كل من المفكر المغربي محمد سبيلا ، و نجل الراحل عصام عابد الجابري و الدكتور عبد الجليل بادو و الأستاذ محمد الشيخ و الدكتورة ثريا ماجدولين و الدكتور عبد الرحيم العطري .

و سيعرف هذا الملتقى بالإضافة إلى معرض للكتاب تشارك فيه مجموعة من المؤسسات الثقافية الوطنية ، حفلا تكريميا للشاعر و المناضل المغربي صلاح الوديع بمشاركة كل من الأساتذة محمد النشناش ، سمير أبو القاسم ، أحمد زنيبر ، نجيب العوفي ، و خديجة الرويسي ، محمد أبو ضمير ، كما سيعرف برنامج هذا الملتقى تنظيم لقاء مفتوحا مع الشاعرة المغربية الدكتورة ثريا ماجدولين ، بمشاركة كل من الناقدين الكبيرين الدكتور نجيب العوفي و الدكتور عبد الفتاح الحجمري .

و يتضمن برنامج الملتقى أيضا ورشات علمية و تربوية تثقيفية لفائدة تلاميذ الإقليم يؤطرها خبراء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان و أساتذة باحثين من المنطقة ، و كذا تنظيم مائدة مستديرة حول موضوع البيئة و التنمية بمشاركة خبراء و أكاديميون ينتمون إلى مجموعة من مراكز البحث العلمي .

و سيختتم هذا الملتقى بتنظيم ندوة علمية أكاديمية حول موضوع العولمة و التنوع الثقافي يشارك فيها كل من المفكر المغربي الدكتور محمد سبيلا و المفكر الدكتور حسن أوريد.